سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956 - 1958 م

أ / بن موسى محمد
طالب الدّراسات العليا
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

الملخّص:

حين اتخذت القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني قرارها التاريخي لإعلان ثورة التحرير في 01 نوفمبر 1954م كان ذلك، ولكن الطرف الآخر استقبل قيامها بالمفاجأة وهذا دلالة على مدى سريتها، ومن ثمّ بدأت التعزيزات واردة أكثر في المجال العسكري للقضاء على الثورة في مهدها . وعندما اجتمعوا ذات مرة في أواخر نوفمبر من نفس السنة، نادوا بأنه ينبغي دفن التمرد، والبحث عن زعماءه ومنظمتهم لتصفيتهم . لكن سياسة القمع هذه يبدوا أنّها فشلت ودلائل ذلك تتجسد في تجدد مسلسل الإصلاحات الذي كانت تعود إليه السلطات الفرنسية حينما تدعى الضرورة ، ونذكر في هذا المقام الإصلاحات التي جاء بها «روبير لاكوست» في تاريخ السياسة القمعية الفرنسية ضدّ الجزائريين من 1956م إلى غاية 1958م.

سنحاول في هذا البحث، أن نقدم لشخصية «روبير لاكوست» وظروف توليه منصب الحاكم العام بالجزائر وعرض أهم أعماله (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية)، والتي توضّح موقف الجزائريين والطرف الفرنسي من تلك الأعمال.

Résumé :

Alors que les dirigeants du Front de libération nationale FLN ont déclenché la révolution de libération au 1 Novembre, 1954 . Les autorités françaises ont accentué leur renfort militaires dans le but d'abattre ce (soulèvement) dans ses débuts et de liquider ses tètes.

Mais cette politique de répression semble avoir échoué et les éléments de preuve se reflète dans la série renouvelée de réformes des autorités françaises, et parmi elles celles de «Robert Lacoste» le gouverneur général qui a conjugué cela à sa politique repressive envers les Algeriens entre 1956 et 1958.

Nous allons essayer dans cette recherche, à définir la personne de «Robert Lacoste» et les circonstances de son mandat en tant que gouverneur général de l'Algérie et afficher ses travaux, sur les domaines (politiques, économiques, sociaux et militaires), et leurs aboutissements sur le processus de la révolution algérienne.

◄ مقدّمة:

حين اتخذت القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني قرارها التاريخي لإعلان ثورة التحرير في 01 نوفمبر 1954م كان كذلك، ولكن الطرف الآخر استقبل قيامها بالمفاجأة وهذا دلالة على مدى سريتها، ومن ثم بدأت التعزيزات واردة أكثر في المجال العسكري للقضاء على الثورة في مهدها كما ادعوا ذلك وعندما اجتمعوا ذات مرة في أواخر نوفمبر من نفس السنة، نادوا بأنه ينبغي دفن التمرد، والبحث عن زعماء هذا التمرد ومنظمتهم لمحيهم من الخريطة. لكن سياسة القمع هذه يبدوا أنها فشلت ودلائل ذلك تتجسد في تجدد مسلسل الإصلاحات الذي كانت تعود إليه السلطات الفرنسية حينما تدعى الضرورة، ونذكر في هذا المقام الإصلاحات التي جاء بها «روبير لاكوست» في تاريخ الحرب الفرنسية ضد الجزائر من 1956م إلى غاية 1958م.

سنحاول في هذا الصدد، أن نعرف بشخصية «روبير لاكوست» و ظروف توليه منصب الحاكم العام بالجزائر وعرض أهم إصلاحاته (السياسية الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية)، وتوضيح موقف الجزائريين والطرف الفرنسي من تلك الإصلاحات.

◄ 1 – التعريف بشخصية روبير لاكوست Rober Lacost (1898 – 1989) :

ولد روبير لاكوست *Rober Lacost* بمدينة أزرات *Azert* في مقاطعة دوردون *Dordogne* في 05 جوان 1898م، درس بثانوية بريف دي قيار *Brive de Gaillard* وكلية الحقوق بجامعة باريس، مناضل نشط في النقابة الفرنسية للعمال وخلال الإحتلال النازي لفرنسا أسس «حركة تحرير شمال فرنسا». إختاره الجنرال ديغول[1] ممثلا له في حركة فرنسا لمقاومة الإحتلال النازي عام 1944.

شغل «روبير لاكوست» عدة وظائف منها :

– عين وزيرا للإنتاج الحربي في الحكومة الفرنسية المؤقتة.

– إنتخب نائبا للحزب الإشتراكي عن مقاطعة دوردون ما بين 1946 – 1968.

– استلم حقيبة وزارة الصناعة في عدة حكومات فرنسية.

– في 09 فيفري 1956م عينه غي مولي[2] *Guy Moullet* وزيرا مقيما في الجزائر، واستمر هذا المنصب إلى غاية 15 أفريل 1958م.

– عمل مع حكومة بورجيس مونوري[3] *Bourges Maunoury* (13 جوان إلى 06 نوفمبر 1957م) وفيليكس غايار[4] *Felix Gaillard* (06 نوفمبر 1957م إلى 14 ماي 1958م).

– في 26 سبتمبر 1971م إنتخب سيناتورا عن الحزب الإشتراكي، وهو صاحب مقولة «ربع الساعة الأخيرة للقضاء على الثورة الجزائرية» وبالمقابل برهنت له الثورة التحريرية عكس ماطمح إليه.

– مات روبير لاكوست في 09 مارس 1989م[5].

◄ 2 – ظروف تولي روبير لاكوست منصب الحاكم العام في الجزائر :

إنهارت سياسة «جاك سوستال»[6] في الجزائر يوم قرر «إدغار فور» *Edgar Faure* إجراء انتخابات

تشريعية في بداية 1956م، وقد عارض «سوستيل» هذا القرار لأن ذلك يعني انتقام المسلمين من سياسته والتصويت على قائمة الوطنيين الذين يؤيدون جبهة التحرير الوطني *F.L.N.* لكن الإنتخابات التي جرت يوم 02 جانفي 1956م بفرنسا جاءت بنتائج مخيبة لآمال«إدغارفور»[7] و»سوستيل»، فقد نجح الحزب الشيوعي الفرنسي في الحصول على 52 مقعدا ونجح حزب اليمين المتطرف الذي يقوده «بيير بوجاد *Pierre Poujade*» بحصوله على 52 مقعدا آخر في البرلمان الجديد وبذلك استطاع الحزب الاشتراكي بقيادة «غي مولي» أن يشكل حكومة جديدة في شهر جانفي 1956م وانسحب «إدغار فور» وترك السلطة لـ «غي مولي» الذي كان أول قرار إتخذه هو عزل «سوستيل» من منصبه وتعيين الجنرال «كاترو» في منصب الحاكم العام للجزائر.[8]

وفي يوم 02 فيفري 1956م رحل «سوستال» عن الجزائر وعاد إلى فرنسا، وترك الأوروبيين في الجزائر يتحسرون على ذهابه ونظموا له وداعا لا مثيل له في التاريخ بعد أن كانوا قد رفضوا استقباله يوم قدومه إلى الجزائر يوم 15 فيفري 1955.[9]

لقد أظهرت نتائج الإنتخابات التشريعية في فرنسا يوم 02 جانفي 1956م أن الرأي العام في فرنسا منقسم بين مؤيد لليمين الذي يرغب في إبقاء الجزائر فرنسية، وإلحاق هزيمة بجيش التحرير الوطني *A.L.N* عن طريق منح سلطات مطلقة للجيش الفرنسي في الجزائر وعدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، إلا بعد رفعها للعلم الأبيض،وبين مؤيدين للتفاوض مع الجزائريين وإنهاء الحرب الجزائرية المنهكة للإقتصاد الفرنسي. وبتعيين «غي مولي» رئيسا للحكومة الفرنسية في جانفي 1956م (وهو زعيم الحزب الإشتراكي)،ساد فرنسا والجزائر شعور عام بأن «غي مولي» سوف ينتهج سياسة مصالحة ومفاهمة بين الأوروبيين والمسلمين في الجزائر،وخاصة أنه كان مستاء من سياسة الإندماج التي إنتهجها «سوستيل»، واعتبرها فاشلة، إلى درجة أنه قام بتنحيته بمجرد تعيينه على رئاسة الحكومة. وبالفعل فقد بادر بتعيين الجنرال «كاترو» المعروف بنزاهته واعتداله، كحاكم عام للجزائر وذلك بقصد التخلص من كابوس الحرب الجزائرية التي وصفها في حملته الإنتخابية بأنها حرب «غبية» وبدون مخرج[10].

لكن وبمجرد أن تجرأ على القيام بأول زيارة رسمية له للجزائر يوم 06 فيفري 1956م، واجهه الأوروبيون بمظاهرات عدائية ولطخوا ثيابه ووجهه بالطماطم والبيض واعتدوا على حرمة فرنسا التي كان يمثلها وينطق باسمها.غير موقفه واستسلم للأوروبيين الذين أجبروه على الاستجابة لمطالبهم رغم أنفه وانف فرنسا التي يتزعم حكومتها. فبسرعة مذهلة قام بالتخلي عن فكرة تعيين «كاترو» الذي يعتبر شخصية مرموقة في فرنسا، وطلب من موظف بسيط يشتغل في الميدان النقابي (ينتمي إلى الحزب الاشتراكي)،أن يكون الوزير الجديد المقيم بالجزائر وهو «روبير لاكوست». وهذا الأخير قام بجلب مجموعة من أصدقائه المقربين إليه وأعطاهم مناصب راقية في الجزائر. وفي وقت قصير صار «روبير لاكوست» هو المتكلم باسم الأوروبيين في الجزائر والمدافع عن مصالحهم إلى درجة أنه قام بطرد اليساريين الفرنسيين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية.[11]

◄ 3 – سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية :

لم تخرج سياسة «روبير لاكوست» في الجزائر عن سياسة «جاك سوستال» في الإدماج[12]، فقد شرح المقيم العام «روبير لاكوست» سياسته الإستعمارية في الجزائر في أهم خطاباته وتصريحاته، فقد جاء في

تصريح له :

«إن سياستنا في الجزائر هي سياسة تهدئة عامة –بالوسائل العسكرية– وسنعمل كل جهدنا لإعادة الطمأنينة بنفوس الجميع، ولملء الفجوة السحيقة التي تفصل الآن بين عناصر المجتمع الجزائري،ولتحقيق المفاوضات اللازمة التي تفكر بها الحكومة بعد اجراءات الإنتخابات الحرة لوضع نظام الجزائر في المستقبل،على أن هذه السياسة تتطلب أسسا عسكرية ثابتة. وبالرغم من أن المسألة ليست مسألة (إعادة فتح الجزائر) أو(القيام بأعمال العنف) ولكنني رأيت من الضروري أن أطلب إلى الحكومة الفرنسية إرسال قوات إضافية عسكرية للجزائر وأسلحة جوية جديدة...الخ بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في وسائل وتنظيم الوحدات المسلحة للاستفادة من أحسن إمكانياتها للقتال في الجزائر ولتكييف قوانا المتوافرة وفق الأحوال الخاصة المحيطة بذلك البلد[13].

كذلك فإن من مستلزمات سياسة التهدئة العامة الاحتكام إلى وسيط عادل بين العناصر الفرنسية التي تنحدر من أصول أوروبية – المعمرين– والعناصرالفرنسية من المسلمين، كذلك تقضي السياسة المذكورة المبادرة إلى تطبيق الإصلاحات الأساسية في الميادين الزراعية، الإجتماعية الإقتصادية والإدارية، لمنح العنصر الإسلامي الثقة واليقين بأننا عازمون حقا على الإستجابة لرغبته في التحرر، إن جميع ذلك يتطلب سلطة ثابتة وقوية وعادلة، ولهذا السبب ذاته، طلبت منح الحكومة سلطات مهمة وواسعة حسب نص المادة الخامسة من المشروع القانوني المقدم، والقاضي بمنح الحكومة أوسع السلطات المختلفة، واتخاذ إي إجراء استثنائي نراه ضروريا، وليس يخفى عليكم بأن الحاكم العام في الجزائر هو شخصية مدنية وعسكرية في وقت واحد، وسيطبق النص المذكور على العصاة وغيرهم من مثيري الإضطرابات على السواء»[14].

من هنا نرى أن سياسة «روبير لاكوست» هي سياسة التهدئة[15] أو مناطق الأمن التي لا يمكن أن تطبق في الجزائر إلا إذا طبقنا السياسة العسكرية ليستتب الأمن، ومن ثم نطبق باقي الإصلاحات السياسة (الاجتماعية والاقتصادية) لمنح العنصر الإسلامي الثقة واليقين بأننا عازمون حقا على الإستجابة لرغبته في التحرر. وعليه فإن سياسة التهدئة عند «لاكوست» تنبني على مبادئ وأسس معينة هي :

1 – حفظ حياة وأملاك كل شخص.

2 – تحرير الجزائريين من الرعب المسلط عليهم.

3 – التحكم في توجهات ومواقف الرأي العام الداخلي.

4 – التحضير للإتفاقيات المستقبلية لتمكين بناء جزائر جديدة في إطار المجموعة الفرنسية.

روبير لاكوست واصل عمله على خطى سلفه (جاك سوستال) في سياسته الإصلاحية التي تمنح العنصر الإسلامي الثقة واليقين بأنه عازم حقا على الإستجابة لرغبته في التحرر.[16]

◆أ– الإصلاحات السياسية والإدارية:

بعد صدور قانون 56–258 المصادق عليه من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية في 16 مارس 1956م والذي رخص للحكومة تجسيد برنامج للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والإصلاح الإداري في الجزائر وتحويلها بإتخاذ كافة الإجراءات الإستثنائية التي تمكنها من إعادة النظام، وتأمين الحماية للأشخاص والممتلكات، فكان أول إجراء هو إصدار مرسوم 12 أفريل 1956م الذي بموجبه تم :

◆حل المجلس الجزائري

◆نقل كافة صلاحياته وإختصاصاته للوزير المقيم الذي أصبح يتمتع بكل سلطات الجمهورية باستثناء التعليم والعدالة، التي خولتها له المادة الخامسة من قانون السلطات الخاصة[17].

سياسة «لاكوست» إرتبطت بمرسوم -641 56 المؤرخ في 28جوان 1956م ومما جاء فيه تعديلات على المستوى السياسي والإداري في الجزائر.تضمن هذا المرسوم مجموعة من التعديلات التي مست التنظيم السياسي والإداري في الجزائر فيما يتعلق بتحديد السلطات المركزية واللامركزية[18] والإختصاصات والمهام الموكلة لهذه السلطات.

1 – بالنسبة للسلطات المركزية فقد حددها المرسوم في :

– المندوب العام *Le delegue general*

– ولاة العمالات ونوابهم*Les prefect* .

– ثم يليهم رؤساء الأقسام الإدارية والخاصة S.A.S التي ازداد دورها في إستحواذها على الاشراف على تسيير الشؤون الإدارية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية.

– تعيين ولاة مفوضين لقبوا بـ»المفتشين العموميين للإدارة المفوضة فوق العادة *(IGAME)* على رأس المناطق الإدارية الثلاث(وهران، قسنطينة والجزائر) وحدد المرسوم مهام هؤلاء في التنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية ومراقبتها[19].

– رفع عدد العمالات *Departement* إلى 13 عمالة ليصل فيما بعد إلى 15 عمالة في 15 نوفمبر 1959م.

– تقسيم الجزائر إلى ثلاث مناطق إدارية رئيسية وهي المناطق الشمالية والمنطقة الهضاب العليا ومنطقة الصحراء[20].

وفي نفس السياق إستحدثت خمسة دوائر هي: تنس–بوغار–برج منايل وثنية الحد ببسكرة.

– حل المجالس العمومية وتعويضها بلجان إدارية مؤقتة تتكون من ثلاثة أعضاء معينين مؤقتا في إنتظار الإنتخابات.

أما التنظيم البلدي نص على :

◆ إلغاء البلديات المختلطة وإنشاء البلديات ذات الصلاحيات الكاملة.

◆ تنصيب مجالس بلدية منتخبة على مستوى البلديات المستحدثة وتخضع في تسييرها إلى القانون البلدي الفرنسي الصادر في 15 أفريل 1848(إلغاء 78 بلدية مختلطة و158 مركز بلدي) ليرتفع عدد البلديات ذات الصلاحيات الكاملة في الجزائر حوالي 1484 مركز بلدي.[21]

– صرح «لاكوست» يوم 02 أكتوبر 1957م على مايلي :

«هناك ثلاثة إلتزامات في إطار القانون : الأول: هو أنه ولا أحد ولا شيئ سيفرق بين الجزائر وفرنسا... تفاوض؟ مع من؟ السلم بأي ثمن؟ لا يمكن التفاوض إلا مع ممثلين أكفاء، ونحن لا يمكن لنا أن نعتبر ممثلين أكفاء أولئك الذين يستمدون كفاءتهم عن طريق الإجرام والإرهاب».

التصريح يوضح لنا دعم «لاكوست» لسياسة حكومة بوجيس مونوري *Bourges Maunoury* التي استحدثت وزارة جديدة هي وزارة الصحراء وتعيين ماكس لوجون[22] على رأسها، إعتمد نظام سياسي وإداري عرف بـ: «قانون الإطار» *La Loi cadre*[23]، محاولة منها لتضليل الرأي العام العالمي، وقبل إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، وقد نص هذا القانون على المحاور التالية :

1 – الجزائر جزء متمم للجمهورية الفرنسية.

2 – تتكون الجزائر من عدد من المقاطعات المجمعة في أقاليم تدير نفسها بحرية وديمقراطية في شؤونها الخاصةوتتمتع بالإستقلال الذاتي والإداري.

3 – تعترف الجمهورية الفرنسسية بشخصية الجزائر وتكفلها.

4 – ضمان الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين دون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق، وخضوعهم للإلتزامات المترتبة عليها.

5 – اعتماد نظام انتخابي موحد يضمن حقوق كل الأقليات.

6 – إعطاء كل إقليم حق إدارة شؤونه الذاتية بحرية وديمقراطية بواسطة جمعية إقليمية وحكومة مسئولة أمامها بالشروط التي تخدمها هذه الجمعية.

7 – إنشاء مجلس إقليمي للجماعات مكون من المواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المدني العام والمواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المحلي، وبذلك سوى المشرّع الفرنسي بين الجزائريين والمستوطنين داخل هذا المجلس إضرارا بالأغلبية العظمى، فلا يصدر قرار لا توافق عليه الاقلية.

8 – إنشاء هيئات فيدرالية على مستوى الأقاليم والتي تتشكل من :

– برلمان فيدرالي مهمته الإشراف على القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ومجلس فيدرالي مهمته تنفيذ وتطبيق قرارات الجمعية الفيدرالية.

9 – نص القانون على المهام الموكلة للبرلمان وحكومة الجمهورية الفرنسية والتي تتمثل في قضايا الأمن والدفاع والشؤون الخارجية والجنسية والقانون المدني العام، وشؤون الصرف والعملة، الجمارك، الضرائب، العدالة والتعليم.[25]

ومحاولة منه لتطوير الجانب السياسي والإداري كإدبارة إصلاح له نتائجه المثمرة فقد اعتبرتها جبهة التحرير الوطني أسلوبا آخر من أساليب المناورة وكسب الوقت، ولفت إنتباه الجزائريين إلى فرنسا كخادمة الجزائر من خلال التعديلات السياسية والإدارية التي جاء بها «روبير لاكوست»، فآماله تبخرت أمام شرعية ثورة التحرير الكبرى المباركة بجهازها السياسي(جبهة التحرير الوطني) والعسكري (جيش التحرير الوطني).

◆ربع الساعة الأخير[26] :

دعى «روبير لاكوست» في شهر سبتمبر1956م إلى إجراء إنتخابات بلدية محدودة في منطقة القبائل وجعل هذه الأخيرة منطقة نموذجية على نجاح سياسة التهدئة، وأختير الجنرال «ديفور» ليتولى مهمة تمشيط المنطقة والقضاء على الثورة فيها، ولتحقيق الهدف اعتمدت خطة عسكرية لتشديد الخناق على المنطقة ومحاصرتها اقتصاديا وعسكريا (3000 جندي) ثم انتقلت هذه القوة إلى الهجوم العسكري بواسطة التمشيط والقنبلة الجوية المركزة بسلاح الطيران على القرى والمداشر، أما عن النتائج المحققة من وراء هذا الهجوم الكاسح على المنطقة الثالثة، فإنها كانت هزيلة على المستوى العسكري والإستيراتيجي ورغم الفشل الذريع في القضاء على الثورة حاول «روبير لاكوست» تهدئة خواطر المستوطنين بإطلاق التصريحات المتفائلة ومنها تصريحه الشهير «ربع الساعة الأخير» ،لذلك فإنه يحسن بنا ألا نتسرع في عرض إصلاحات سياسية، ويقصد بأنه لم يبق الكثير من الوقت للقضاء على الثورة الجزائرية.وقد صرح جلاد الجزائر الإشتراكي بشعاره المعروف والمشهور:

«يجب ألا نقدم للثوار أي تنازلات، وألا نتسرع بتقديم إصلاحات سياسية فنحن في ربع الساعة الأخيرة من تصفية الثورة»[28]

◆ب – الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية :

حدد «روبير لاكوست» ملامح سياسته الإقتصادية والإجتماعية والأهداف المرجوة من ورائها في مجموعة من المراسيم والتعليمات المكتوبة الموجهة إلى الضباط وصف الضباط لمختلف تشكيلات الجيش الفرنسي المتواجدة بالجزائر. هذه السياسة لم تخرج عن تطبيق الوعود الواردة في قانون 20 سبتمبر 1947م، مع وجود بعض الإضافات والتعديلات السطحية، وهي :

1 – الميدان الزراعي والصناعي :

أسس الجنرال لاكوست «صندوق حيازة الملكية» الذي جاء بما يلي :

– توزيع الأراضي التابعة لأملاك الدولة أو لبعض الشركات الفلاحية الفرنسية والأوروبية، أو الأراضي التي تم شراؤها من كبار المستوطنين على العائلات الجزائرية المحرومة بعد تهيئتها وتجهيزها.

أمل «روبير لاكوست» أن يمكن هذا الصندوق 10000 عائلة جزائرية من الإستفادة من أصل 150000 عائلة. وقد نص مرسوم 17 مارس 1956م سلسلة من الإجراءات التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

– رفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلاحي من 340 فرنك فرنسي إلى 440 فرنك فرنسي.

– تأميم صناعة الحلفاء.

– إعادة تنظيم القروض الفلاحية بواسطة تأسيس التعاونيات الفلاحية والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي.

– تشجيع عدد من المحافظين الحكوميين للإشراف على عملية توزيع القروض والمساعدات.

إن السياسة الفرنسية للإستعمار في الجزائر كانت تهدف إلى خلق ظروف سياسية، ثقافية...وإقتصادية من أجل القضاء على الشعب الجزائري أو على الأقل تهميشه واستبداله بسكان قدموا من فرنسا والبلدان الأوروبية.[29]

2 – الجانب الاجتماعي :

إعتمدت خطة «روبير لاكوست» على الإستفادة من الدعم الحكومي لميزانية الجزائر والذي قدر بـ 80 مليار فرنك فرنسي أي بزيادة 40% لإنجاح إصلاحاته الاجتماعية الرامية إلى كسب أكبر عدد من الجزائريين إلى جانب فرنسا، وكانت أولى إجراءاته، ذات الطابع الإجتماعي المتمثلة في :

– إيجاد فرص العمل للعدد الضخم من الجزائريين البطالين والمقدر عددهم بـ 1400000 بطال،بإدماجهم في سلك الوظيف العمومي مع توفير الامتيازات التي يتمتع بها نظراؤهم من الفرنسيين.

ولتفعيل هذا المسعى صدر المرسوم رقم 289-56 المؤرخ في 26 مارس 1956م، والذي يفرض على المؤسسات الفرنسية العامة والخاصة، تخصيص حصص من المناصب للجزائريين في كل عملية توظيف تقدم عليها.

– ومن الإجراءات التي تصب في نفس المسعى تجنيد المراكز الإجتماعية *Centre Sociaux* ومراكز المصالح الإدارية المختصة *S.A.S* والمساعدة الطبية المجانية التابعة للجيش الفرنسي من القيام بمهامها

الدعائية، وتمكينها ماديا وبشريا من أجل تحقيق الأهداف الإستعمارية التي تسعى إليها استيراتيجية الإصلاحات.

إستغل منظروا هذه الإصلاحات حالة العجز والفقر المدقع الذي كان يعيشه الجزائريون، وراحوا يلوحون لهم بمختلف الإعانات المالية والمادية التي سيستفيدون منها في حالة التعاون مع الإدارة الإستعمارية. وقد شملت هذه الإعانات الموعودة العديد من المجالات الحيوية في حياة الجزائريين منها:

◆ تعميم نظام المنح العائلية والتأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية على الجزائريين.

◆ تقديم هبات حكومية في شكل إعانات نقدية وعينية قد تصل إلى 150000 فرنك فرنسي لسكان الأرياف من أجل تحسين سكناتهم وأوضاعهم الاجتماعية، تتكفل بها محافظة التعمير على مستوى كل دائرة حكومية، زيادة على تخصيص مبالغ مالية سنوية لكبار السن ومعدومي الدخل وفي حصيلة فرنسية دعائية أن عدد المستفيدين من مجمل الإعانات الحكومية قد إرتفع من 820000 شخص سنة 1956م إلى 1.127000 شخص سنة 1957م.[30]

رغم الحملة الدعائية الواسعة النطاق، التي أوعز بها «روبير لاكوست» لمصالح حكومته القيام بها من أجل إنجاح سياسته الإصلاحية وصدق نواياه الحسنة والصادقة في تحسين أوضاع الجزائريين العامة إلا أن أهداف هذا الأخير، لم تخرج عن الهدف الاستراتيجي للنظام الإستعماري الفرنسي، وهو الحفاظ على الوضع القائم مع إضافة لمسات تجميلية لا تغير من مأساة الجزائريين ومعاناتهم في شيئ. فقد فشلت الإصلاحات في التخفيف من حدة الفوارق والتناقضات الكبيرة بين الملاك الكبار من المعمرين وأصحاب رؤوس الأموال من الصناعيين الأوروبيين المستحوذين على ناصية الإقتصاد الجزائري برمته وبين عموم الجزائريين الفقراء ، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإنّ نظام القروض الفلاحية الذي تشدقت به الإدارة الاستعمارية، كوسيلة لتحديث وتطوير الزراعة الجزائرية ، وقف عائقا في وجه الفلاح الجزائري ، ذلك أنّ هذا الأخير لم يكن لديه ما يقدمه كضمانات من أجل الحصول على القروض المالية اللاّزمة لتحسين وضعيته.[31]

ومن العوامل الأخرى التي أفشلت سياسة إصلاحات رفض جبهة التحرير الوطني لها وإعتبارها وسيلة إلتجأت إليها حكومة» روبرلاكوست»لإمتصاص غضب الشعب الجزائري. وقد أثّر هذا الموقف في عزوف الصناعيين والمستثمرين الفرنسيين والأجانب في القدوم إلى الجزائر، مما زاد في عمق أزمة الحكومة بعد أن حرمت من التمويل المالي الضروري للانطلاقة الاقتصادية الموعودة .

◆ ج – الإصلاحات العسكرية :

نال هذا الجانب قسطه الوافر من السياسة الإصلاحية «لروبير لاكوست»، وقد إتخذ مجاله عدة تسميات أطلقت عليه من خلال العمليات العسكرية المنظمة له كمجرم حرب[32] إلا أن تطورات الأحداث و تصاعد وتيرة العمل المسلح من طرف وحدات جيش التحرير الوطني، واتساع رقعة عملياته و تنوعها ، يدحض إدعاءات الوزير المقيم جملة وتفصيلا، وباستلام «راؤول سلان «[33] القيادة العامة للجيوش الفرنسية في الجزائر 15 نوفمبر 1956م خلفا للجنرال « لوريو» الذي هدف إلى :

– تشديد القبضة على مختلف المناطق لمنع الثوار من القيام بعملياتهم مختلفة الأشكال، والتمكن من التدخل السريع وعن قرب عند اللّزوم، وربحا للوقت والجهد والمال وإلحاق أكبر الخسائر بوحدات المكافحين ،والحد من تنقلاتهم عبر المناطق الكفاحية وتقليلها إلى الحدود الدنيا، إذا تعذر تحميدها والقضاء عليها تماما. فقد صرح «روبير لاكوست» في أفريل1956م قائلا:» سوف تنجح التهدئة في أواخر ماي»[34]. ومن أشهر المعارك التي ظهر فيها أسلوب التربيع «الكادرياج» للسفاح «روبير لاكوست» نجد :

◆معركة الجزائر[35]:

اتضحت سيطرة العسكريين على الفرنسيين على الجزائر بعد صدور مرسوم 07 جانفي 1957م الذي أمضاه «روبير لاكوست»، والذي بموجبه تستند مهام وصلاحيات الشرطة التي كان يشرف عليها والي عمالة الجزائر السيد *Serge Baret* إلى الجنرال ماسو *Massu* قائد الفرقة العاشرة للمظليين على مستوى عمالة الجزائر. وبذلك تحول نظام الحاكم العام في الجزائر، من نظام مدني إلى نظام عسكري.

جهزت فرنسا حوالي 150000 جندي، منهم 10000 جندي تعداد الفرقة العاشرة للمظليين والبقية مشكلة من الوحدات العسكرية واللوجستيكية خاصة وحدات اللفيف الأجنبي ومختلف الأجهزة الأمنية من شرطة وجندرمة وأمن إقليمي وعسكري. قام الجنرال «ماسو» بتوزيع المهام وتحديد المسؤوليات بين عدد من الضباط على الشكل التالي:

– كلف العقيد *Jean Pierre* قائد فرقة المظليين الأولى بحي بلكور والأحياء المجاورة.

–كلف المقدم *Fossey – Francois* قائد فرقة المظليين الثانية بحي العناصر.

– كلف العقيد *Godard* بالقصبة وباب الوادي ووسط المدينة.

– كلف المقدم *Bigeard* قائد فرقة المظليين الثالثة بالقصبة.

إضافة إلى هؤلاء القادة، أحاط نفسه بعدد من الخبراء في الحرب الثورية والحرب المضادة من أمثال:*Lacheroy Gousoult. Agroud Fogas.Trinquier.Gaedes*[36].

تمّ إقتراح هذه المعركة من قبل المناضل الشهيد محمد العربي بن مهيدي[37] (مسؤول عن أعمال الفدائيين بعد مؤتمر الصومام20 أوت 1956م) حيث طالب قادة الثورة بضرورة خوض معركة الجزائر والقيام بإضراب عام لمدة ثمانية أيام، وذلك تدعم هذا العمل الفدائي بانضمام العنصر النسوي اللائي تخصصن في نقل القنابل والمسدسات من مكان إلى آخر لضمان نجاح العمليات الفدائية لكن تعزيز التواجد العسكري الكثيف بالعاصمة بقيادة ثلاثي الجنرالات «لاكوست» و«ماسو» و«سالان» بالإعتماد على خطة مضادة على إجهاض معركة الجزائر.

وقد نجحت في تضييق الخناق على منطقة القصبة معقل المقاومة وملجأ الفدائيين بالعاصمة، حيث تم إعتقال العربي بن مهيدي في 25 فيفري 1957م وإعدامه[38] من قبل الفرنسيين يوم 04 مارس 1957م، في حين نجح كل من كريم بلقاسم[39]،بن يوسف بن خدة[40] في التوجه إلى تونس عبر الولاية الثالثة والثانية، أما سعد دحلب [41]وعبان رمضان[42] فقد توجها إلى المغرب عبر الولاية الرابعة والخامسة في

25 فيفري 1957. انتهت معركة الجزائر باعتقال ياسف سعدي في 23سبتمبر 1957م وإستشهاد على لابوانت و«حسيبة بن بوعلي» في 08 أكتوبر 1957م.

كما تم تحويل 120000 شخص إلى مراكز الفرز والاستنطاق التي أقيمت خصيصا لهذه الغرض[43].ولمواجهة مشكل إستكمال عملية إستنطاق كل المعتقلين الموقوفين ألغى القانون الفرنسي الذي ينص على ألا يحبس المتهم أكثر من أربع وعشرين ساعة وتعويضه بقانون 85-91 الصادر في 12 جوان 1957م، والذي أتى بمصطلح *Assignation a Residence* الذي مكن السلطات الفرنسية من إلقاء القبض على العدد الكبير من المشتبه بهم وحجزهم لآجال غير محددة[44].

هذه العملية لم تقتصر على الجزائر وضواحيها وإنما انتقلت إلى كل المعتقلات والسجون ومراكز العبور والفرز المنتشرة في ربوع الوطن.

◆ مؤسسات التعذيب والإستنطاق التي اعتمدها لاكوست ضد الثورة والثوار :

أ – جهاز الحماية العمرانية (Dispositif de Protection Urbaine):

تأسس من طرف «روبير لاكوست» في 04 مارس 1957م، وهو بمثابة بوليس إضافي في معظمه من الأوروبيين العنصريين الذين كانوا في المنظمات العنصرية ، وعلى رأسهم «كوفاك» «*Kovacs*».

بإنشاء هذاالجهاز أصبح كل منزل أو مجمع سكاني أوروبي في المدن الكبرى له مسؤول منهم ولكل منزل جزائري مسؤول جزائري، وهذا من اجل مراقبة تحركات الوطنيين، ويخضع هذا التنظيم إلى السلم الهرمي المتمثل فيما يلي مسؤول العائلة على مستوى المنزل الواحد وهذا المسؤول خاضع لمسؤول مجموعة من المساكن(05 مساكن) الذي يخضع بدوره إلى مسؤول المجمع السكاني.

من معايير إختيار مسؤول التجمع السكاني أن يكون على إتصال بالقيادة العسكرية أوروبيا كان أو جزائريا من اجل القضاء على جبهة وجيش التحرير الوطنيين، حيث ينقل مسؤول التجمع السكاني المعلومات والأخبار إلى القيادة العسكرية، ومن أجل الاستغلال الأمثل لهذه المعلومات، تم إنشاء مصلحة الاستخبارات والعمل«*Renseignement et Action*» فبمجرد حصول هذه المنظمة على معلومات من جهاز الحماية العمرانية عن شخص له علاقة بجبهة التحرير الوطني، تسرع بإلقاء القبض عليه وتنقله إلى مركزها للتعذيب والاستنطاق في سرية تامة[45].

ب – مركز الإستعلامات والعمل«CRA» أي Centre de Renseignement et Action:

دعى إلى تأسيسها « روبير لاكوست» في 11 أفريل 1957م هي أجهزة تمتد على مستوى الدوائر هدفها تحقيق الإستمرارية والتدخل الموحد لمصالح المخابرات ،أفراد أومنظمات أو وحدات وضعت تحت مسؤولية ضابط الناحية وتحت إشراف المكتب الثاني للقيادة العليا للمنطقة، والمكتب الثاني لقيادة الأركان العليا، وعلى رأس كل جهاز قائد يقوم بالبحث عن المعلومات من أجل قمع خلايا جبهة التحرير الوطني، ومن أجل تحقيق هدفها تم إدماج وحدات هي :

* وحدات القتال.
* وحدات الجندرمة والجندرمة المتنقلة.
* الفروع الإدارية المختصة.

* البوليس بأنواعه(شرطة الاستعلامات . الشرطة القضائية–الفرق الجمهورية للأمن كما توجد لدى هذه الأجهزة وحدات قتالية تسمى «الكومندو» تضم مسلحين جزائريين وجندرمة ومفتشي الشرطة. يقوم هذا الجهاز بعملية استنطاق على مستوى كل ناحية عسكرية، وصل عدها مابين 1958م و1959م إلى 80 مركزا، فالولاية الرابعة كانت توجد بها 14 تجمع سكاني موزعة كالآتي :

أ– ولاية الشلف بدوائرها : تنس* شلف* مليانة* عين الدفلى* ثنية الحد* شرشال.

ب– ولاية الجزائر : عين طاية* البليدة* الجزائر.

ج– ولاية المدية : سور الغزلان* عين وسارة* المدية وقصر البخاري[46].

ج – جهاز التدخل من أجل الوقاية DOP أي Dispositif Operationnel de Protection:

هو فرع من مركز التنسيق بين القطاعات العسكرية *Centre de Cordination Interarmes* أي «*CCI*» مهمته دائما القضاء على جبهة التحرير الوطني، تأسست أثناء معركة الجزائر 1957م وهي وليدة المنظمة الإرهابية القمعية القائمة على مستوى ناحية الجزائر تحت قيادة العقيد «قودار» Godard .وترانكي *Trinquier* مسؤول مصلحة التدخل والمخابرات الذي[47] يجمع المعلومات ويأخذ القرارات الأساسية وأن بعض ضباط المخابرات مرتبطين بهذه المصلحة من بينهم النقيب «روجي فولكي»، الذي يقوم بالتنسيق، والنقيب «بوردوني مونت لوك» الممثل الشخصي لقودار في هذه المصلحة، والنقيب «أوساريس» المكلف بالربط مع البوليس القضائي، والنقيب «لومير» رئيس المكتب الثاني للجنرال «ماسو». وقد كانت هذه المنظمة سرية. مارست هذه المنظمة أعمالا وحشية من قبل ضباطها الذين تفننوا في عمليات التعذيب الإجرامية في عدة جهات من الجزائر، بحيث أصبحوا يمارسون الطرق التقليدية والحديثة (كهرباء، الحرق بالسيجارة والماء...) فالتعذيب خلال فترة 1957–1961م أصبح من إختصاص جهاز *DOP* و *CRA*، وإبتداء من 1959م أصبحت المنظمة الخاصة والوحيدة على إمتداد التراب الجزائري التي تقوم بجمع المعلومات والأخبار وتراقب كل مصالح المخابرات كما تراقب كذلك مراكز الاعتقال للفرز والعبور.وابتداء من 1961م تلاشت هذه المنظمة، ثم قام ضباطها بتأسيس «منظمة الجيش السري «*OAS*».

3 – إقامة سلسلة من الأسلاك الشائكة المكهربة[48]

على الحدود الجزائرية المغربية، و الحدود الجزائرية التونسية لمنع وصول أي دعم يأتي للثورة من الخارج مما يزيد في خذقها وعزلها.

بدأت الأشغال في إقامة الخطوط الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية التونسية في أواخر عام1956م بأمر من وزير الدفاع الفرنسي: «أندري مورس»، واكتملت الأشغال في عام 1957م،ويمتد الخط من الساحل الشرقي لمدينة عنابة إلى جنوب تبسة مرورا ببئر العاتر، الشيحاني،الدرعان حتى نقرين جنوب تبسة ، طول الخط 380ل/م،و في نفس الوقت أقيم خط مماثل على الحدود الجزائرية المغربية يمتد من مرسي مرسان العربي بن مهيدي قرب السعيدية إلى بشار جنوبا على مسافة 700ك/م[49] من مميزات هذان الخطان نجد:

– أسلاك شائكة وخطوط وأعمدة حيث فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته مابين 6و12متر.

– أرضه مزروعة بالألغام المختلفة الأحجام الفردية منها والجماعية وضعت هذه الألغام على طول الأسلاك بمعدل50000لغم في كل 20ك/م.وكانت أسلاك الإعثار المتصلة بمراكز المراقبة التي كانت مزودة بأجهزة للإنذار السريع مثل الأجراس والرادارات الثابتة و المتحركة مهمتها مراقبة ورصد محاولات الإختراق،وكانت الطاقة الإستعابية لكل مركز من 100إلى300جندي م مزودين بالمدافع والرشاشة والبنادق ومدافع الهارف عيار40ومدافع105ملم.

والمصفحات التي كانت تنتقل ليلا ونهارا دون توقف.ونفس المواصفات نجدها في خط الناحية الغربية ولإعتبارها عسكرية وإستراتيجية وإقتصادية دعمت السلطات الفرنسية هذا الخط بخط ثاني وهو خط شال والذي يمتد من ساحل المتوسط مرورا بأم الطويل ومن الشرق القالة إلى الطارف ثم مرسى بن مهيدي حتى سيدي عيسى وسيدي الجيلالي،وثم تمديده فيما بعد نحو الجنوب الغربي.

إمتاز الخط بطاقته الكهربائية التي وصلت إلى12000فولت وعرضه لا يختلف عن خط موريس ولكن الأسلاك الجانبية تمتد حتى إلى 25متر حسب المناطق و وعورتها وعرض الأسلاك.الإعثار الجانبية تختلف من حيث الإرتفاع وكذلك تختلف حيث تنظيم الألغام بها. إلى جانب الخطين أقيم طريق معبد وملغم جانباه لا يستطيع عابره النجاة إطلاقا لهذا سمي ب»خط الموت».وقد بلغت تكاليف إنجاز كيلومترواحد من الخط حسب المصادر الإستعمارية الفرنسية ب2500000ف، أما تكاليف إقامة المركز العسكري الوحدات فقدرت بحوالي15000000ف ف.[50]

4 – منح السلطات المطلقة للمؤسسة العسكرية

لوضع حد للثورة الجزائرية، وتمثل ذلك في تخلي والي العاصمة عن جميع صلاحيات الشرطة للجيشللوقوف في وجه العمليات الغذائية في المدن منها مدينة الجزائر. وبموجب الأمر الصادر عن «روبير لاكوست» والمؤرخ في 07جانفي1957م، منحت الفرقة العاشرة للمظليين التي يقودها الجنرال«جاك ماسو» السلطة المطلقة للقضاء على التنظيم السياسي والعسكري لجبهة وجيش التحرير الوطني الذي نشط داخل العاصمة ومما يلاحظ في هذه الفقرة، أن المؤسسة العسكرية أصفحت من الناحية الفعلية هي صاحبة السلطة والقرار، والمحددة لمعالم السياسة الواجب إتباعها لمواجهة الثورة الجزائرية،وهذا التدخل السياسي من طرف العسكريين،يعود إلى تخوفهم من ضياع الجزائر،التي يعتبرونها آخر فرصة ثمينة لمحو عار الهزائم السابقة التي لحقت بالجيش الفرنسي ومن الأمثلة الدالة على تفرد المؤسسة العسكرية في تحديد معالم لسياسة الواجب إتباعها لمواجهة الثورة.قرار إعتراض الطائرة المغربية التي كانت تقل عددا من قادة الثورة في الأجواء الدولية 22أكتوبر1958م[51].

◄ موقف فرنسا و الجزائر من إصلاحات روبير لاكوست:

أ – الموقف الفرنسي :

رغم التزكية التي منحها المجلس الوطني الفرنسي لبرنامج حكومة غي مولي وفليكس غايار،من جراء الموافقة على تطبيق قانون الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية السابقة الذكر فإنها لاقت نقدا لاذعا ورفضا وسخطا كبيرين من طرف المستوطنين الذين ساوى» روبر لاكوست» بينهم

وبين الجزائريين في التمثيل النيابي وهذا يهدد وجودهم ومصالحهم وإمتيازاتهم. وحتى يربح المستوطنون الحرب في الجزائر رأوا أن الثورة تتدعم من دول الجوار لذلك لابد من طردهم من هناك، ومع رفض الحكومة الفرنسية طلب المستوطنين قام الجيش الفرنسي يوم 08 فيفري 1958م بشن هجوم جوي على ساقية سيدي يوسف التونسية التي نتج عنها وفاة مالايقل عن 75 شخص وإصابة 100 شخص بجروح[52].

أقدمت فرنسا – لرد الإعتبار للمستوطنين– من طرف مجلسها الوطني يوم07 مارس1958م[53] بمشروع إقامة حلق دفاعي بين دول البحر الأبيض المتوسط الذي تلخص عمله في نقطتين أساسيتين هما:

1 – إتفاق للتعاون الإقتصادي بين الأقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء (ليبيا،تونس وفرنسا)

2 – إيرام حلق دفاعي في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تنظم إليه إيطاليا،إسبانيا ودول شمال إفريقيا. إلا أن المشروع مات وقبر قبل ولادته بسبب تجاهله من طرف جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، و رفضها التفاوض معها من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية.

كما أنكرت السلطات الفرنسية بالجزائر وجود التعذيب بل أظهرت استياءها الكبير أن تنسب إليها هذه التهمة.إلا أنها تراجعت عن موقفها هذا، بعد أن أدلى العديد من الفرنسيين والجزائريين بتفاصيل ما تعرضوا له، إلى درجة أن أن بعض القيادات الفرنسية العسكرية قدمت استقالتها كالجنرال بولديار في مارس 1957م[54].

إتفاق جزالات عسكريين على إسقاط عهد الجمهورية الرابعة بعد فشلها في إصلاحاتها تجاه الجزائر والترحيب بعهد الجمهورية الفرنسية الخامسة برئاسة الجنرال دوغول الذي جاء بعد تمرد 13 ماي 1958م.

ب – الموقف الجزائري:

سيناريو الإصلاحات الفرنسية في الجزائر نفسه يعاود الرجوع مع شخص روبر لاكوست السفاح فليس من الغريب أن نجد موقف الجزائريين واضحا وهو الرفض الإستنكار لتلك المشاريع، لا سيما موقف جبهة التحرير الوطني، المتمثل في تصريح لجنة التنسيق و التنفيذ في أكتوبر1957م حول مسار الإصلاحات على طريق قانون 20سبتمبر1947م حيث رأت أن ذلك يتضمن العديد من المناقضات الداخلية وتفتقد إلى الجدية فهو دون دستور 1947م و دون قانون 1919م ودون النصوص التشريعية لسنة 1920م المتعلقة بالإستقلال المالي، كما استطاعت جبهة التحرير الوطني م إفشال الحملة الدعائية التي قامت بها مصالح الوزارة الخارجية الفرنسية لإقناع دول العالم.

وقد إعترف العديد من الضباط العسكريين الفرنسيين في تقاريرهم المختلفة بالقدرات القتالية الفائقة وميزة الشجاعة والإستماتة التي يتحلى بها المجاهدون الجزائريون أثناء معاركهم مع الجيش الفرنسي، وكثيرا ما يختتمون تقاريرهم بهذه الجملة: «الخارجون عن القانون يقاتلون دائما إلى آخر رمق».

كما رأت أن بعض المشاريع قد خدمتها إيجابيا من خلال كسب تأييد دول العالم لنيل قضيتها خاصة بعد قصف ساقية سيدي يوسف08فيفري1958م التي أرغمت فرنسا على توضيح تحمل مسؤوليتها حول هذا الاعتداء و لقيت انتقادات شديدة من طرف العديد من التيارات السياسية الفرنسية واصفة إياه بالضعف والعمالة للأمريكيين وكان على رأس هاته التيارات :التيار الديغولي[55].

فالثورة المجيدة أرغمت فرنسا على تغيير لهجتها الإصلاحية تجاه الجزائريين والتي وصلت إلى حدّ

إسقاط حكومة بأكملها وتعويضها بأخرى والأكثر من ذلك هو إلتفاف كامل الشعب الجزائري مع الثورة التحريرية لاسيما الطلبة الجامعيين الذين تخلوا عن مقاعد الدراسة[56] وتوجهوا إلى الجبال والادغال ليدعموا كفاح شعبهم وثورتهم.[57]

◄ الخاتمة :

من خلال ما سبق ذكره، يمكن أن نستنتج مايلي:

– جاءت إصلاحات التي جاء بها « وروبير لاكوست» في الميدان الإقتصادي والإجتماعي كإجراء إصلاحي بعد فشل العمل البوليسي والقمعي الفرنسي في الجزائر، وبعد إدراكها الفائدة في الإستمرار في سياسة الكذب والمخادعة، والممارسة على الرأي العام الفرنسي، وأنه آن الأوان لإرساء قواعد سياسية أكثر وضوحا ومقبولة بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين على الأقل.

– ظاهر تلك المخططات هو استصلاح الأراضي وتوزيعها على الجزائريين ، وكذا توفير خدمات جديدة للجزائريين، ومن هناك القضاء على الفقر والبطالة، ولكن مشروع «لاكوست» ذلك قد تجاوزه الزمن ،وهذا إذا نظرنا إلى الظروف التي ظهر فيها، فالوعي كان منتشرا يومها أكثر من أي يوم مضى، خاصة وأن الثورة كانت في مرحلة الإتساع والإنتشار يوما بعد يوم لتشمل مختلف مناطق الوطن، وجبهة التحرير التي نجدها حريصة على توعية الشعب بحقيقة الإستعمار وكذا كشف النقاب عن مختلف خلفيات إصلاحاته.

– لا تكاد تخرج استيراتيجية «روبير لاكوست» عن خلق قوة ثالثة موالية لفرنسا أما عن فتح مناصب شغل جديدة للجزائريين فقصدها هو إشغال هؤلاء بوظائف تلهيهم عن الإنضمام إلى صفوف جبهة وجيش التحرير الوطنيين وهكذا تصل إلى تضييق الخناق عن الثورة، وتفصلها عن قاعدتها الشعبية التي كانت تستمد منها بقاءها واستمرارها، مطبقين بذلك نظرية ماوتسي تونغ المتمثلة في « إفراغ السمك من الماء» وهي بطبيعة الحال عكس ما نادى به محمد العربي بن مهيدي حينما ذكر « أرموا الثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب».

– إصلاحات «لاكوست» لم تلق ترحيبا من المعمرين في الجزائر، فهم كانوا ضد أي اجراء من شأنه أن يحد من هيمنتهم في الجزائر، وتمسكهم بخرافة « الجزائر فرنسية» .

◄ الهوامش:

(1) إشتهر دوغول بلقب رجل 18 جوان لأنه قاد عملية تحرير باريس من الإحتلال النازي في 18جوان 1944، وكان من قبل زعيما لحكومة فرنسا الحرة بلندن،بعد استسلام فرنسا للألمان في 17جوان 1940م، ويعتبر من أشهر شخصيات القرن 20م، جمع في مسيرة حمسين سنة بين صفة الرجل العسكري والسياسي،وصفة رجل الدولة المتميز أنظر :– محمد شبوب، إجتماع العقداء العشر من 11أوت إلى 16 ديسمبر 1959، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص الثورة الجزائرية 1954–1962م،جامعة وهران، 2008–2009، ص 23.

(2) غي مولي ولد في مدينةFlers بفرنسا في 31 ديسمبر 1905م من عائلة متوسطة، تحصل على شهادة الليسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة ليل،مارس مهنة التدريس حتى سنة 1944، أما عن نشاطه النقابي والسياسي فيعود إلى سنة 1921 عندما انخرط في منظمة الشباب الإشتراكي، وفي 1923م انضم إلى الحزب الإشتراكي، شارك في الحرب العالمية الثانية ووقع أسيرابيد الألمان مرتين، من المناصب التس شغلها، رئيس بلدية أراس 1945–1975،وزير دولة في حكومة ليون بلوم 1945م ورئيس حكومة من فيفري 1956م إلى ماي 1957م أنظر: الغالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–

1958م دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 254.

(3) شغل منصب وزير الدفاع في عهد حكومة «غي مولي»، كما كان من المتحمسين لتدبير العدوان الثلاثي على مصر في 31-10-1956م إثر قرار تاميم قناة السويس، منح المجلس الوطني الفرنسي حكومة «بورجيس مونري» الثقة يوم 12 جوان 1957م بـ: 240 صوتا ضد 194 صوتا، لكن سياسة ما سمي بـ» القانون المبدئي» الذي يعنيوضع قواعد تنظيمية والسماح للسلطات الرسمية أن تتصرف بحرية تامة في وضع الصيغ النهائية للقانون حسبما تقتضي الظروف، اعتبره بعض الشخصيات السياسية الفرنسية بالجزائر كبيير بوجاد قانونا مجحفا بحقوق الاوروبيين ولذلك رفضوه وصوتوا ضده. ونتيجة لذلك سقطت حكومة « بورجيس مونري» بعد أن نزع البرلمان الفرنسي في 30-09-1957م الثقة منها بـ 279 صوتا ضد 253صوتا. أنظر في هذا الصدد:

- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962م، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص ص 280-278

(4) ولد بباريس سنة 1919م،عين مفتشا للمالية 1943 ثم مفوض عام للحكومة الفرنسية، كان ينتمي إلى التيار الراديكالي الإشتراكي، عين سنة1947م وزيرا للمالية ثم أصبح رئيسا للحكومة شهر نوفمبر من نفس السنة. وفي عام 1958م إنتخب رئيسا للحزب الراديكالي بفرنسا.أنظر: *Le grand larousse encyclopédique-éd.larousse.mon-tronge France-Volume5.p 327*

(5) سعدي بوزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومه، الجزائر،2002م،ص 100

(6) ولد بن سوسان في 1912م،من عائلة نقابية بروتستانتية، في 15-01-1955م عين حاكما عاما للجزائر من قبل ماناديس فرانس خلفا لروجي ليونار، وفي 02-02-1956م غادر الجزائر وخلفه روبير لاكوست .للمزيد راجع :

- شبوب، المرجع السابق، ص 27

(7) ولد بمدينة بيزير 18أوت 1908،مارس المحاماة،1946 التحق بالحزب الراديكالي وكان من المدافعين عن حزب الجنرال دوغول مما دفع هذا الأخير إلى تكليفه بمهمة رسمية في جمهورية الصين الشعبية1963م،تسلم عدة مناصب حكومية منها وزير المالية1950-1951 ووزير الخارجية 1955م،ورئيس حكومة فرنسا في الجزائر 1955 إلى فيفري 1956 ،أنظر: الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 245-246

(8) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، الطبعة 2، دار الغرب الإسلامي،بيروت، 2005م، ص 415

(9) نفسه، ص 415

(10) Bernard Doz et Evelyne Lever, -Histoire de la guerre d'Algérie, 1954 -1962, éd du Seuil, France, 1982.P 80

(11) عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، الطبعة 1، دار طليطلة، 2009م، ص 202

(12) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون(من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962م) الجزء الأول والثاني، دار البصائر،2009م، ص 11

(13) بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري، الجزء الأول،دار العزة والكرامة، الجزائر،2009م،ص 464

(14) نفسه، ص 465

(15) بسام العسلي، أيام جزائرية خالدة، دار النفائس، لبنان بيروت، ص 36

(16) نفسه، ص 53.

(17) محمد حسنين، الإستعمار الفرنسي،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1986م ص85.

(18) محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون1960-1962م،الطبعة الثانية، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2005م، ص 302

(19) غربي، المرجع السابق، ص 228

(20) أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،ص ص 131 132

(21) غربي، المرجع السابق،ص 236

(23) وفي 21 جوان 1957م صدرت مراسيم حددت مهام هذا الوزير والتي منها تنظيم وإدارة واستغلال المناطق الصحراوية ومنحت للوزير نفس اختصاصات المندوب العام في هيئة المناطق الصحراوية المشتركة وكذلك سلطات الحاكم العام للجزائر والمندوب السامي لإفريقيا الغربية الفرنسية أنظر: -- مبروك بلحسين،المراسلات بين الداخل والخارج: الجزائر، القاهرة 1954-1956م مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية،دار القصبة، الجزائر،2004 ص ص247-248

(24) بوحوش، المرجع السابق، ص 422

(25) غربي، المرجع السابق، ص 236

(27) نفسه، ص 232

(28) مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، المقدم بسام العسيلي، طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، سنة 1984، ص 42

(29) أحمد مهساس،الحقائق الإستعمارية والمقاومة،دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 131

(30) غربي، المرجع السابق، ص 229

(31) نفسه، ص 231.

(32) بسام العسلي، الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 70

(33) ولد سنة 1899م، من عائلة حرفية، عينه الرئيس الفرنسي «غي مولي» على رأس الجيوش الفرنسية بالجزائر، ينتمي إلى تيار اليسار، وكان يؤكد فكرة بقاء الجزائر فرنسية ، راجع حول هذا الموضوع: شبوب، المرجع السابق،ص26

(34) أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، طبعة ثانية،منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص 98.

(35) بوحوش، المرجع السابق،ص 419

(36) غربي، المرجع السابق، ص 310

(37) من مواليد 1923م بأم البواقي، من عائلة متوسطة،انخرط في حزب الشعب الجزائريثم في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية عين مسؤولا على المنظمة الخاصة في الشرق الجزائري، وكان قائدا على الولاية الخامسة، القي القبض عليه في 25-02-1957م أين نفذ فيه حكم الإعدام أنظر: - رابح لونيسي وبشير بلاح والعربي منورو داودة نبيل، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م المعرفة،2010م ،ص 167-172

(38) عمار عموره، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى 1962م، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر، 2009م ، ص458

(39) من مواليد 14 ديسمبر 1922م بذراع الميزان، تحصل على الشهادة الإبتدائية سنة 1936م، كان عضوا في المنظمة الخاصة، انضم إلى لجنة الخمسة،كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وعين نائبا لرئيس الحكومة ووزيرا للقوات المسلحة كما كان رئيسا للوفد المفاوض في إتفاقيات إيفيان، أنظر: رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر،2000، ص 25

(40) من ابناء منطقة البرواقية بالبليدة، ولد في 23-04-1920م، ناضل في صفوف الحركة الطلابية والكشافة الإسلامية، التحق بحزب الشعب وزج به في السجن في 1943م، اطلق سراحه في 1955م، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ووزيرا للشؤون الإجتماعية في حكومة فرحات عباس المؤقتة 1958م ثم خلفه فيها في 1961م، توفي سنة 2003م، للمزيد أنظر: لونيسي وآخرون، المرجع السابق،ص272.

(41) ولد بتيارت في 1919م، في 1944 انخرط في حزب الشعب، كان عضوا في اللجنة المركزية لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، ألقي عليه القبض من طرف فرنسا في 1956، وبعد إطلاق سراحه عين نائبا لمحمد يزيد وزير الإعلام وسفيرا للمغرب في 1966م، توفي في 16-12-2000م، راجع أكثر : - لونيسي وآخرون، المرجع السابق،ص217.

(42) ولد في 10 جوان 1920م ببلدية عزوزة بالقبائل الكبرى، عمل في الإدارة الإستعمارية حيث كان أمينا عاما للبلدية المختلطة بشلغوم العيد، لكنه إستقال من منصبه وانضم لصفوف الثورة سنة 1955م بعد أن اعتقله البوليس الفرنسي في 1950م.كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، نظم مع العربي بن مهيدي معركة الجزائر في 1957م، إستشهد في ظروف غامضة يوم 27-12- 1957م، للمزيد طالع

- - لونيسي وآخرون، المرجع السابق،ص ص 184-189.

(43) Hocine Bouzaheur.Algérie 1954-1962.d'indépendance au jour le jour. Edition Houma.Alger.2004.p218

(44) غربي، المرجع السابق،ص 311.

(45) رشيد زبير،جرائم فرنسا الإستعمارية في الولاية الرابعة(1956-1962م، الطبعة 2،دار الحكمة للنشر،الجزائر، 2012، ص50

(46) نفسه ، ص53.

(47) نفسه، ص 53

(48) جوان غيليسي، الجزائر الثائرة،دار الطليعة، بيروت، 1961م، ص 183

(49) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،الأسلاك الشائكة والمكهربة،دار القصبة للنشر 2009م، ص 37

(50) غربي، المرجع السابق، ص279

(51) نفسه، ص ص 233-234

(52) عمار بوحوش، ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد

الجمهورية الرابعة على قيام ثورة اول نوفمبر1954م، مجلة العلوم السياسية، العدد الأول، ص 21.

(53) غربي، المرجع السابق، ص 239.

(54) زبير، المرجع السابق، ص 53.

(55) غربي ، المرجع السابق، ص 240

(56) أحمد توفيق المدني،حياة كفاح (مع ركاب الثورة التحريرية)،الجزء 3،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982م ، ص 404

(57) محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م،دار هومه للنشر والتوزيع ،الجزائر،2009م، ص 121.